**د/ إبراهيم أبراش**

**خطاب الرئيس أبو مازن والسباحة عكس التيار**

كان خطاب الرئيس أبو مازن في الثامن من الشهر الجاري خطاب أزمة بامتياز،كان ظاهرا عليه التوتر والغضب وحتى (نكشات الراس ) خفيفة الظل التي كان يثيرها بين الفينة والأخرى مع المحيطين به لم تخف توتره وغضبه ،تحدث الرئيس عن كل الملفات التي تخص القضية الوطنية في أبعادها الداخلية والعربية والإقليمية والدولية كاشفا عن استعصاءات في كل الملفات بل وتراجعا عن مواقف سابقة سواء من طرف العرب أو واشنطن يضاف لها الاضطرابات في الضفة ووصول ملف المصالحة إلى طريق مسدود.

إن كنا ندافع عن الرئيس أبو مازن بصفته رئيس منظمة التحرير والشعب الفلسطيني، وبالتالي رمز الوطنية الفلسطينية انطلاقا من هذه المواقع التي يحتلها،وإن كان له حق الطاعة والاحترام إلا أن علينا واجب النصح والمشورة ،ولنا حق يعلو على كل حق وهو حق تغليب المصلحة الوطنية التي تعلو على أي اعتبار آخر حتى على واجب طاعة ولي الأمر. ومن هنا نأخذ على خطاب الرئيس أنه في الوقت الذي شن هجوما على كل الأطراف إلا أنه لم يمارس النقد الذاتي لأخطاء السلطة الوطنية ومجمل مكونات النظام السياسي الفلسطيني الرسمي ،بل دافع عن الحكومة وسياساتها وحمل كل المسؤولية لإسرائيل ولحركة حماس ولواشنطن وللعرب الذين نالهم نصيب من غضبه،وكأنه كان يفترض أن تكون الأطراف الخارجية فلسطينية أكثر من الفلسطينيين،أو يفترض أن هذه الأطراف لا تعرف حقيقة الأوضاع الداخلية للسلطة والحكومة ولمنظمة التحرير.أيضا لم يعطي الرئيس حلولا لكل الاستعصاءات التي تحدث عنها بما فيها الأزمة المالية .

الحل أو المخرج الوحيد الذي تحدث عنه هو الذهاب للأمم المتحدة حتى على هذا المستوى لم يكن واضحا إن كان ذهابا روتينيا وعاديا لاجتماع دوري أم سيذهب ليقدم طلب العضوية .وحتى مع افتراض أنه سيقدم الطلب خلال هذه الدورة - مع أنني اشك في ذلك - فهذا لن يقدم أو يؤخر في الحالة الفلسطينية لأن لدينا عشرات القرارات الدولية التي لم تُنفذ وبعضها أكثر أهمية من اكتساب صفة دولة غير عضو في الجمعية العامة ،وبالتالي يكون الذهاب للأمم المتحدة ليس خيارا استراتيجيا أو تحولا عن سياسة ثبت فشلها بل هروبا من مواجهة الحقيقة والواقع ،والحقيقة أن المشكلة لا تكمن في الأزمة المالية ولا بشكل التمثيل الدولي بل في بنية ووظائف السلطة وفي الخيارات الإستراتيجية الوطنية.

نعم نتفهم ثقل المسؤولية وصعوبة الملفات التي يتصدى لها الرئيس منفردا ،وخصوصا أن الرئيس ومن خلال تمسكه باتفاقيات ومفاهيم سابقة عن التسوية والمشروع الوطني الملتزم بحل الدولتين، يبدو وكأنه يسير ضد التيار أو ضد المعادلة الجديدة التي تتشكل في المنطقة ، معادلة التحالف أو التنسيق بين الإسلام السياسي المعتدل - وخصوصا الإخوان المسلمين- مع الغرب – وخصوصا واشنطن- لإيصال الجماعات الإسلامية المعتدلة للسلطة ،ووصول حركة حماس للسلطة في غزة والمحافظة على سلطتها ليس خارجا عن هذه المعادلة.

في ظني أن الاضطرابات التي تشهدها مدن الضفة الغربية وإن كان عنوانها الحالة الاقتصادية المزرية للشعب إلا أنها أعمق وأخطر من ذلك بكثير،إنها تعبير عن حالة اختناق ناتجة عن انغلاق الأفق والأمل أمام المواطنين وخصوصا أن أكثر من مسئول في السلطة وفي حركة فتح بما فيهم الرئيس أبو مازن بشروا بانهيار السلطة وبعجزها عن القيام بوظائفها ،إنها أزمة سياسية وأمنية وإستراتيجية،وليس عبثا أن تتساوق الأزمة المالية للسلطة و الوضع الاقتصادي المتدهور للمواطنين مع انفلات أمني في أكثر من مدينة من مدن الضفة ،ومع وصول المفاوضات والمصالحة لطريق مسدود مع تحريض ليبرمان على الرئيس وعلى السلطة ،ومع مطالب حماس للرئيس بالتخلي عن السلطة .إذا وضعنا اضطرابات الضفة ضمن الوضع العام للمنطقة فإنه سيكون من السذاجة اعتبارها مجرد مظاهرات عادية لتحسين شروط المعيشة.

لسنا في وارد الدفاع عن سلام فياض وسياسته حيث كنت وزيرا في حكومته وأطلعت على آلية اتخاذ القرار ولمست بعض التوجهات له ولحكومته وهي توجهات وسياسات تثير القلق ولا تُطَمِئن بالمراهنة على الدكتور سلام فياض ليقود السلطة والنظام السياسي بما يتوافق مع متطلبات المشروع الوطني الفلسطيني كمشروع تحرر وطني،وقد كتبنا كثيرا بهذا الشأن . ولكن من الخطورة تحويل الدكتور سلام فياض لكبش فداء لأزمة ليس هو الوحيد المسئول عنها،فالدكتور فياض رئيس وزراء حكومة لسلطة لها رئيس يُعتبر بمقتضى القانون الأساسي رأس السلطة والمسئول الأول عنها ،لأن النظام السياسي الفلسطيني ليس نظاما برلمانيا خالصا يكون فيه الرئيس شرفيا ،بل ما زال نظاما رئاسيا.وفي نفس الوقت ومع افتراض أن فياض مسئولا عن الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة ،هذا مع افتراض أيضا بأن الأزمة مالية واقتصادية فقط ،،فهذه الأزمة ليست وليدة اليوم بل هي بمثابة طفح الكيل ،إنها نتيجة تراكم سياسات ومراهنات خاطئة تراكمت عبر السنين دون حسيب أو رقيب ،والسؤال أين كان الرئيس وكانت منظمة التحرير وحركة فتح مما يجري في الحكومة والضفة ومما يمارسه فياض وحكومته؟ ولماذا يتم حرق صور فياض فقط في المظاهرات ؟ وهل حركة فتح بريئة مما يجري؟ أم أن لها دور في توجيه السخط الجماهيري إلى فياض لتصفية حسابات أو كجزء من معركة رئاسية مبكرة لإقصاء فياض كمرشح قوى لخلافة أبو مازن؟ وهل حركة حماس والقوى السياسية الأخرى بل إسرائيل أيضا بعيدون عن هذه الاضطرابات التي تشهدها الضفة؟.

لا شك أن الحياة المعيشية لأهلنا في الضفة المحتلة لم تعد تطاق وبالتالي من حقهم التعبير عن غضبهم ورفضهم من خلال مظاهرات واعتصامات وخصوصا أنهم يلمسون ترف وفساد نخبة تتعاظم كل يوم فيما الشعب يزداد بؤسا وفقرا،ويلمسون أو يسمعون عن رواتب وعقود وامتيازات خيالية للمؤتلفة قلوبهم المحيطين بفياض،ويسمعون ويشاهدون كبار الفاسدين أو المتهمين بالفساد يصولون ويجولون دون محاسبة حيث النائب العام واللجنة التي تم تشكيلها لمتابعة ملفات الفساد لا يتحركون إلا عندما يتعرض أحد الفاسدين للرئيس أبو مازن ولعائلته ،ويُغفر للآخرين من الفاسدين ما داموا يحمدون ويسبحون باسم الرئيس وباسم فياض ! .

ولكن ... أن يخرج الناس ضد سلام فياض وحكومته وليس ضد إسرائيل، وان تُحرق صور فياض وليس صور نتنياهو أو موفاز أو أوباما ،فهذا مؤشر خطير على تغير الأولويات عند الشعب الفلسطيني ،من أولوية مواجهة الاحتلال باعتباره مسئولا عن كل مشاكل الشعب إلى مواجهة بين الفلسطينيين وبعضهم البعض ،وهو تغير في الأولويات يضاف لما سبقه عندما أصبحت حركة فتح العدو الأول لحركة حماس والعكس صحيح ،كما نخشى أن يكون لأطراف من داخل السلطة والمنظمة مصلحة في صناعة الأزمة الاقتصادية وإشغال الشعب بها للتغطية على الأزمة السياسية العميقة التي أشرنا إليها .هذا التحول ستكون نتائجه خطيرة لأنه سيريح الاحتلال كثيرا حيث سينشغل الفلسطينيون بعضهم ببعض وهو أمر لم يكن بعيدا عن مخططي اتفاقية أوسلو،كما أنه سيضع الفلسطينيين على حافة فوضى ستؤدي لإسقاط السلطة ،وفي ظل ضعف منظمة التحرير وحالة الانقسام فإن إسرائيل الطرف الوحيد الذي سيستفيد من انهيار السلطة وخصوصا أن الإدارة المدنية الإسرائيلية جاهزة منذ مدة وتمارس عملها دون اعتبار لوجود سلطة فلسطينية.

نقول للرئيس أبو مازن إن من حقكم أن ترفضوا ازدواجية التمثيل الفلسطيني ونحن معكم في ذلك ،ولكنكم لا تستطيعون أن تمنعوا دولة من أن تفتح مكتبا لحركة حماس ما دامت حركة حماس كسبت احترام جزءا كبيرا من شعوب هذه الدول ،ولكنكم تستطيعون أن تجعلوا أي مكتب لحماس بدون قيمة إن أعدتم النظر في واقع السفارات الفلسطينية في الخارج التي باتت منقطعة الصلة ليس فقط بالشعوب التي تتواجد بين ظهرانيها بل حتى بالجاليات الفلسطينية.أيضا نقول للرئيس أبو مازن إن الشعب في الضفة وغزة ولا شك يريد راتبا ويريد تحسين مستوى معيشته ولكن مهمتكم كرئيس لأحد عشر مليون فلسطيني كما قلتم ورئيس منظمة تحرير فلسطينية موجودة قبل أن توجد السلطة والراتب ،ورئيس حركة التحرر الوطني الفلسطيني – حركة فتح – التي كانت رائدة حركات التحرر في العالم ... يجعل الشعب ينتظر من سيادتكم ما أكثر من راتب وأكثر من تخفيض سعر جرة الغاز أو كيس الطحين .

وأخيرا نستحضر للرئيس أبو مازن المثل الذي يقول: ( صديقك من صَدَقَك وليس من صدَّقك ).
‏10‏/9‏/2012
Ibrahemibrach1@gmail.com